إنّ ازدياد أهمية العنصر البشري داخل العملية الإنتاجية ، أضحى يستحوذ على أهمية بالغة داخل أدبيات واستراتيجيات النمو والتنمية ، فتنمية الإنسان - الذي هو رأس المال الحقيقي للحضارة الإنسانية- في إطار إشباع حاجاته المادية والمعنوية وتوفير الظروف المجتمعية التي تحقق الاستمتاع بما يعرف باسم حقوق الإنسان ، هو غاية تلك الحضارة.

فالمطلوب في جميع الأحوال العمل على تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه ، أي تنمية إمكاناته الصحية والعقلية والوجدانية والسلوكية والروحية وذلك للوفاء بحاجاته الإنسانية للنمو ، والتفتح واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صناعة الحياة ، و تقديم إمكانية العيش للشعوب و تحقيق الرخاء الاقتصادي ، لان الغاية الرئيسية هي تعلم الإنسان و تدريبه و استثمار طاقاته و توجيهها الوجهة الصحيحة ، و العمل على تأهيلها من أجل مواكبة متطلبات التنمية ، و استغلال إمكاناته المادية و البدنية و الفكرية خدمة لنفسه و مجتمعه.

و لأنّ العمل يحتل مكانة بارزة في حياة الشعوب ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الثقافية ، فهو أداة لتنمية القدرات الذهنية والتواصل بين الشعوب.

و نظرا لما يمثله من مورد رزق هام للإنسانية جمعاء ، شغل الاهتمام بمسألة العمل أو التشغيل مكانة بارزة في النظرية السوسيولوجية ، كما شغل نفس المكانة في علم الاقتصاد و التسيير و الإدارة و حتى علم السياسة ، و قد تعرضت هذه القضية لدراسات عديدة منها النظرية و الإمبريقية.

و تعتبر الجزائر من بين الدول الحديثة التي سعت للتنمية في جميع المجالات ، واتخذت العديد من النماذج و التجارب الاقتصادية قصد اللحاق بالركب الحضاري العالمي ، فمنذ الاستقلال شهد المجتمع الجزائري عدة إصلاحات شملت مختلف ميادين الحياة ، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية منها ، حيث عرف القطاع الاقتصادي منذ مطلع الثمانينات عدة تغيرات نوعية وهيكلية ، امتدت إلى أكثر القطاعات حيوية و حساسية ألا و هو قطاع أو عالم الشغل ، حيث خضعت عمليات التشغيل لعدة سياسات و إصلاحات بدءا بمخططات التنمية التي أخذت على عاتقها القضاء على البطالة و فتح فرص عمل تتسع لكل المواطنين القادرين على العمل

و الراغبين فيه ، من أجل بناء وطن يوحي وضعه الاقتصادي و الاجتماعي بمؤشرات تنموية إيجابية. لكن و بالرغم من كل الإصلاحات المنتهجة ، إلاّ أنّ الجزائر شهدت في السنوات الأخيرة تراجعاً كبيرًا في عملية التشغيل ، حيث قلت فرص العمل مقابل التزايد الملحوظ في عدد السكّان النشيطين الذي بلغ 9.5 مليون نسمة سنة 2005 بزيادة1.5 مليون نسمة عن سنة 2004**(http // :www.rakim.jeeran.com/28/07/2006/11 :25h)** ، لذلك لجأت الدولة منذ مطلع التسعينات إلى خلق مجموعة من البرامج المكلفة بالتشغيل و تشغيل الشباب بوجه خاص كحلول بديلة عن التشغيل الكامل. و من هنا كان اهتمامنا بهذا الموضوع حيث اخترنا برنامج عقود ما قبل التشغيل كأحد البرامج المؤقتة المنشأة في إطار سياسة التشغيل الوطنية و المخصصة لخريجي الجامعة ، من خلال دراسة اتجاهات العاملين في هذا البرنامج لمعرفة مدى نجاحه في التخفيف من حدة البطالة ، و عليه لمعالجة هذا الموضوع و للإجابة على تساؤلات الدراسة ، تمّ وضع خطة بحثية مقسمة إلى ستة فصول كالتالي:

- الفصل الأول: و المتعلق بموضوع الدراسة من حيث تحديد الإشكالية بشكل منهجي تدريجي انطلاقا من العام إلى الخاص ، وصولا إلى طرح التساؤل الرئيس للدراسة متبوعا بالتساؤلات الفرعية ، ثمّ بيان أهمية الدراسة و مبررات اختيارها و الهدف منها ، و في الأخير تمّ عرض الدراسات السابقة و المشابهة مع توظيفها خدمة لدراستنا.
- الفصل الثاني: و نتناول فيه أحد متغيري الدراسة و المتمثل في خريج الجامعة ، حيث فضلنا تقديم الإطار العام لهذا الخريج و المتمثل في الجامعة أو التعليم العالي ، بدءا بتعريف الجامعة ، وظائفها ، أهدافها و تطورها التاريخي ، مع تخصيص جزء للتعليم العالي في الجزائر من حيث التطور التاريخي و الأهداف و غيرها ، و أخيرا تمّ عرض بعض المداخل النظرية لدراسة موضوع الجامعة.
- الفصل الثالث: و فيه عرض للمتغير الثاني للدراسة و المتمثل في سياسة التشغيل ، حيث قدمنا في البداية طرح لبعض المقاربات النظرية للتشغيل ، ثمّ تطرقنا لتحديد مفهوم سياسة التشغيل و المفاهيم المشابهة له ، أهداف و أسس التشغيل ، و في الأخير

تمّ عرض للتطور التاريخي لسياسة التشغيل في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا.

- الفصل الرابع: خصص للربط بين متغيري الدراسة – التعليم العالي و سياسة التشغيل-.
- الفصل الخامس: و فيه عرض للإطار المنهجي للدراسة و بالتحديد مجالات الدراسة ، مجتمع البحث و العينة ، وسائل جمع البيانات ، المنهج المعتمد في الدراسة.
- الفصل السادس: بمثابة ختام للدراسة ، و قد خصص لعرض و تحليل البيانات و نتائج الدراسة.